احتجاجا على تنفيذ السلطات لقوانين أصدرها صدام

حملة رفض واسعة لتقييد الحريات العامة في العراق

بغداد / وكالات

قال محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق إن إدارة محافظته ليست مسؤولة عن إغلاق الأندية الثقافية والاجتماعية والمهنية والترفيهية هذا الأسبوع، موضحا أن أجهزة تنفيذية من وزارتي الداخلية والدفاع هي التي قامت بالإغلاق. وأضاف أن المحافظة كانت تلقت خطابا من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في التاسع عشر من الشهر الماضي بغلق الأندية ومحال الخمور التي لا تحمل إجازات رسمية أو تحمل إجازات لكنها غير نافذة.

وأشار المحافظ في تصريح صحافي إلى أن المحافظة تلقت أيضاً مخاطبات من هيئة السياحة ومجلس النواب وكذلك مناشدات عدة من المواطنين طالبوا المحافظة بضرورة التصدي وغلق محال الخمور والملاهي الليلية غير المجازة بعد أن انتشرت بين المحلات السكنية وتعرض صوراً تخدش الحياء ولم تراع في ذلك الآداب والذوق العام،

وأوضح أن مراعاة الموازين وتطبيق القوانين أمر نص عليه الدستور العراقي في مادته الثانية (الفقرة ثانياً) بضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي. وقال إن المحافظة غير مسؤولة عن تجديد إجازات الأندية والمحال المنتهية صلاحيتها.

وأوضح عبد الرزاق أن هناك ضوابط رسمية تتحكم في بيع المشروبات الكحولية تضمنت عدم بيع الخمور للأشخاص ممن هم أقل من عمر ١٨ عاما وعدم وقوعها في أزقة الشوارع التي تكتظ بالسكان وكذلك عدم استغلال الإجازة بفتح أكثر من محل فضلاً عن عدم منح إجازة للذين هم دون سن الحادي والعشرين من العمر ".وبين أن هناك ٩٦ محلا مجازا رسمياً يعمل في بغداد حاليا. وأكد انه سيتم غلق محال الخمور حتى التي تحمل إجازات خلال الشهر محرم المقبل كما تم في شهر رمضان الماضي.

مشيرا إلى أن غلق النوادي لم يطبق على الطوائف غير المسلمة التي تمتلك نوادي خاصة بها. وأضاف "أن إجراءات الغلق تمت وفقاً لإجراءات قانونية بحتة شأنها شأن المحال والمهن والفنادق التي يجب استحصال إجازة ممارسة مهنة.. وقال "لذلك لا داعي لإدراج الأمر ضمن المناكفات السياسية وبإمكان مجلس النواب أن يسن قانونا لبيع الخمور من دون الحاجة إلى إجازة رسمية والمحافظة ملزمة بتطبيقه".

رفض سياسي وشعبي

ورفض اتحاد أدباء وكتاب العراق اقتحام مبناه في بغداد وإغلاق النادي الترفيهي التابع له وطالب الحكومة العراقية بالتدخل والسماح بفتحه من جديد.

وقال الناطق الإعلامي لاتحاد أدباء العراق الشاعر إبراهيم الخياط إن اتحاد الأدباء يعتبر قرار غلق ناديه الاجتماعي غير حكيم ومؤشرا خطيرا على محاصرة الحريات المدنية، ويطالب رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الداخلية جواد البولاني بالتدخل والسماح بفتحه لأن رئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي لأمور جميع العراقيين،وتنوعهم لا يحتمل فرض لون واحد على قوسهم القزحي.

وأوضح أن القرار يستند إلى آخر سابق سيء لمجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ في حين أن صدام وهو يعلن ويمارس حملته الإيمانية المزعومة آنذاك ويطلق على نفسه لقب عبد الله المؤمن لم يتجرأ أن يغلق نادي الإتحاد، فاستثناه.

وأشار إلى أنه من المؤسف أن لا يحظى الإتحاد بدعم من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية "فمع عدم تخصيص ميزانية سنوية له ومع استمرار الحجز المجحف على أمواله المنقولة وغير المنقولة يأتي هذا القرار للقضاء على آخر مورد مالي من إيجاره يساعده في أداء رسالته الثقافية.

وأشار إلى أن الإتحاد يلتزم وفي المناسبات الدينية لا سيما المهمة (رمضان، محرم) بإغلاق ناديه دون انتظار أمر من أية جهة وذلك شعورا منه بمسؤوليته واحترامه للتقاليد الشعبية.

اعتصام احتجاجي

واحتجاجا على ما أسمتها الانتهاكات المتواصلة التي تمارسها الحكومات المحلية في بغداد والمحافظات الأخرى ضد الحريات العامة في انتهاك لأبسط القيم الديمقراطية تنظم صحيفة "المدى" اعتصاما في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الجمعة في شارع المتنبي بمشاركة فعاليات سياسية وثقافية وإعلامية ومنظمات للمجتمع المدني الذي سيكون باكورة انطلاقة حملة واسعة تنظمها "من أجل الدفاع عن الحريات العامة ومستقبل العراق الجديد.".

وقد طالب سياسيون ومثقفون عراقيون بوقف مسلسل انتهاك الحريات العامة ومراعاة التنوع الاجتماعي والثقافي في العراق وأدانوا في إطار الحملة التي أطلقتها المدى تحت شعار"الحريات أولا"خرق الدستور العراقي عبر حظر الموسيقى من المهرجانات الثقافية وفعاليات ثقافية أخرى كسيرك البصرة إلى جانب غلق مرافق الترفيه الاجتماعية في بغداد.

وأشارت إلى أنه بعد أكثر من سبع سنوات من التغيير الذي حدث في العراق بكل تداعياته كانت بشائر الحرية بأوسع مفاهيمها تعد الحافز الكبير الذي جعل المواطن يتجاوز أخطاء كل ما رافق العملية السياسية ويصبر على نقص الخدمات الأساسية ومظاهر الفساد التي استشرت في مفاصل الدولة وعرقلت بناء النموذج للعراق الجديد.

وقال النائب عبد الكريم خطاب من القائمة العراقية إن إغلاق نادي اتحاد الأدباء والأندية والمنتديات الثقافية وما سبقه من سلوكيات تتناقض وجوهر الدستور يعتبر نوعاً من التقييد للحرية خاصة في مجال الإعلام حيث يفترض تعزيز دوره. وأضاف أنه حتى إغلاق الأندية ومحال بيع الخمور يجب أن يكون وفق جدول زمني منظم ومدروس.. وتساءل قائلا: ما معنى أن يصدر قرار من جهة ويكون ملزماً للجميع كما حدث في بعض المناطق بفصل الإناث عن الذكور في المدارس وغيرها التي تنم عن عقلية متخلفة تريد العودة بالعراق إلى عصور التخلف.

وأشار النائب وائل عبد اللطيف من الائتلاف الوطني العراقي إلى أن ما يحدث تقييد للحريات ومن حق المواطنين المتضررين رفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري فضلاً عن عرضه على الجهات المسؤولة ذات العلاقة والشيء نفسه ينطبق على محاولات فرض الحجاب أو منع أنشطة ثقافية وغيرها.

أما الكاتب إبراهيم الصميدعي فقال " لقد أصابتنا مثل هذه القرارات بإحباط شديد لأنها تقييد للحقوق والحريات وتعد نكوصاً بوعود السياسيين بمن فيهم الإسلاميون الذين كانوا يطلقون شعارات الحرية والديمقراطية،فهم بممارساتهم هذه مثل إصدار قرار فرض الحجاب في منطقة ما وقرار فصل الإناث عن الذكور وآخر بوجوب أن تكون المرأة عضوة المجالس البلدية بصحبة محرم كلها قرارات تعتبر انتهاكاً للحريات الشخصية ولبنود الدستور.

أما النائب عادل بروواري من التحالف الكردستاني فقال إنه إذا كانت الغاية من إغلاق محال بيع الخمور والأندية والمنتديات هي تنظيم عملها وحصولها على إجازات ممارسة المهنة فهذا الأمر يعتبر طبيعياً لكن إذا كان حجة ومبرراً للقمع فلا يمكن قبوله مطلقاً.

ويرى النائب محمد ناجي من ائتلاف دولة القانون أن بعض القرارات تصدر اجتهادية فردية مثل فصل الإناث عن الذكور في الجامعات والمدارس أو ارتداء الحجاب فمن تريد أن ترتدي الحجاب من حقها فعل ذلك ومن لا ترغب لا تجبر ومن يمنع استخدام الموسيقى في الأعراس أيضاً هذا قرار شخصي.

ويقول النائب عمر الهيجل من جبهة التوافق إن اتخاذ إجراءات بالاعتماد على قرار سابق صادر من النظام السابق أمر لا يمكن قبوله كواقع حال في العراق الجديد "ومع الأسف فإننا نعاني خلطا في الأوراق ولا يمكن أن يكون العراق دولة إسلامية بحتة لأنه يتكون من عدة طوائف وأقليات مختلفة الأديان وهذا الخلط هو من فتح النوافذ والأبواب لدخول الإرهابيين بحجج مختلفة مستغلين الإسلام فالعراق فيه دستور يضمن حرية الشخص شرط أن لا تضر بالمصلحة العامة". ورفض عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي الأسلوب الذي اتبعه مجلس الوزراء في غلق الأندية واصفا إياه بالإجراء التعسفي.

وأشار نقيب المعلمين محسن نصيف جاسم إلى أن إجراءات تعسفية تجري داخل المجتمع ومنها في وزارة التربية ولا يمكن وصفها إلا بمصادرة لحقوق الإنسان فمثلا فصل البنين عن البنات في بعض المدارس المختلطة إجراء فردي قامت به المديريات بعد موافقة الوزير.

وأوضح إن فرض الحجاب على الطالبات خاصة الصغيرات منهن هو اجتهاد من قبل إدارات المدارس وهو ما نرفضه لإيماننا بأن المدرسة هي بيت علم. وأشار إلى أن أغلب المدراء العامين هم من كتلة الوزير وأن القرارات التي يتخذها لا تلقى المعارضة مطلقا وبذلك تمر الأخطاء والممارسات غير المنصفة ولا المعقولة بمباركة الجميع.

وأكد أن غلق الأندية الترفيهية أمر في غاية الخطورة لأن هذه الأندية ثقافية تقام فيها الندوات والمؤتمرات والحوارت العلمية والثقافية. وأشار عضو هيئة الرئاسة في مجلس السلم والتضامن غالب الأنصاري إلى أن خنق الحريات ومصادرتها يتنافى ومفهوم الديمقراطية في العراق الجديد الناهض من سبات الظلم والخارج من أتون الدكتاتورية فالديمقراطية التي يجهل إبعادها الكثيرون إنما هي مفهوم عام وشامل ولا يمكنه أن يخضع إلى آراء متصارعة ومتنافرة، وأن ما يجري في المجتمع وما يعانيه الأفراد من خنق للحريات ومصادرة للآراء، تصد للديمقراطية الوليدة في العراق الجديد، فمن غلق النوادي الترفيهية إلى فرض الممارسات الخاطئة كلبس الحجاب وأنواع أخرى من الملابس حتى أنها لم تكن معروفة في أزمان قديمة، إن كل ذلك أمر مرفوض بغض النظر عن كونه صوابا أم خطأ، كما أن لحمة بناء المجتمع العراقي تضم الكتل والطوائف المتعددة و لها توجهاتها وتقاليدها وعاداتها الخاصة، ومهما كانت الاختلافات فيجب أن لا تتعدى على خصوصية الفئات والأديان الأخرى، فالديمقراطية هي المجال الواسع لبناء البلد والسير به نحو التقدم والأداء الصحيح.

وأكد عضو نقابة المحامين ياسر الباوي المحامي أن القوانين قد حددت الحريات ولكن لم تقمعها فالفرق كبير وواسع بين أن تفسح المجال لممارسة الحريات وبين أن تقمعها أو تلغيها.

وقال إن ما يجري ليس قصورا في الفهم بل جاء الأمر بتعمد شديد فمن يسعى وراء خنق الحريات يهدف إلى جر المجتمع إلى متاهات كثيرة، فمثلا فرض الحجاب على الطالبات في الجامعات كان الغرض منه هو تحديد حرية الطالبة واضطرت البعض منهن إلى تطبيقه شكلياً وليس بقناعة.

وأضاف كنا قبل ذلك نحلم بمجتمع منفتح يمارس فيه الفرد حريته بعيدا عن التدخلات السافرة من قبل نفر أخذ على عاتقه إصلاح المجتمع وهو نفسه بحاجة إلى إصلاح، لقد ابتلينا بتيارات تحرم وتحلل على هواها مستندة إلى تواجد بعض رجالها في الحكومة. ودعا الحكومة الجديدة أن تكون أكثر حزما مع هؤلاء النفر الذين ليس لهم إلا إصدار الفتاوى، وأن يسود القانون في مجتمع معافى من هؤلاء.

ممارسات لكبح جماح الحرية

ومن جهته أعرب المجلس العراقي للسلم والتضامن عن قلقه للتجاوزات على الحريات العامة التي كفلها الدستور وطالب بإيقافها فوراً.

وقال المجلس إن العراقيين"ظنوا أن محنتهم مع الطغاة ستنتهي بانتهاء الحقبة السوداء وإن آفاقاً رحبة من الانفتاح والتسامح والحياة الحرة الكريمة ستطوي ذلك التاريخ الحافل بالمفارقات والأعاجيب من تلك التصرفات التي استهانت بحقوق الإنسان وصادرت الحريات العامة وأنزلت برقعاً قاتما على الحياة المدنية ابتداءً من صبغ سيقان النساء على يد المحافظ المقبور طلفاح (في إشارة إلى محافظ بغداد في فترة السبعينيات خير الله طلفاح خال صدام) وانتهاءً بالحملة الإيمانية الزائفة وما رافق ذلك من حروب وعدوان وتطهير عرقي وأنفال خلفت مقابر جماعية شاهدة على عصر من الفضاعات".

ودعا المجلس منظمات المجتمع المدني وكل القوى الخيرة لاستنكار "هذا العمل الذي يتعارض مع الدستور ومع واقع الحياة العراقية التي أراد الطغاة أن يشوهوها فسقطوا". وطالب من أسماهم حماة الدستور رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب بأن يضعوا حداً للتدخلات والتجاوزات على الحريات العامة.

يذكر أن الكثير من المدارس العراقية خاصة خارج بغداد تفرض على الإناث ارتداء الحجاب حتى لو كانت الطالبة في المرحلة الابتدائية. وخلال الصيف الماضي تفاجأت اللجنة المشرفة على تنظيم مهرجان الأغنية الريفية الثالث في مدينة البصرة الجنوبية بإلغاء فعالياته قبل ساعة واحدة من موعد انطلاقه وذلك استجابة لضغوط من جهات متشددة في المدينة ما حال ذلك من دون تقديم ١٦ فرقة موسيقية تمثل ١٢ محافظة عراقية فعالياتها الفنية والموسيقية كما تم مؤخرا إلغاء الكثير من العروض الفنية والغنائية والراقصة المقرر تقديمها في مهرجان بابل بعد أن انتشرت "لافتات" في شوارع مدينة الحلة تندد بإقامته، كما قامت الكثير من مجالس المحافظات في أوقات سابقة باتخاذ إجراءات من شأنها تقييد حرية المواطن من خلال منع إقامة الحفلات في المناسبات وإلغاء بعض النشاطات الفنية.

خبير يؤكد فشل القاعدة في جذب الشباب العراقي للمشاركة في الخلايا الانتحارية

ديالى /وكالات

أكد خبير في شؤون تنظيم القاعدة بمحافظة ديالى،أن التنظيم فشل في محاولاته لاستقطاب الشباب العراقي والحاقة بالخلايا الانتحارية، مبينا أن القاعدة كانت تطبق إستراتيجية "الانتحاري النائم" أو ما يعرف بـ"الانتحاري المجهول" في تحقيق غاياتها.

وقال الخبير أبو عمر العزاوي في حديث صحفي إن "المؤشرات الميدانية المتوفرة تشير إلى أن معظم العمليات الانتحارية التي نفذها شبان عراقيون في الفترة الماضية، وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها، تمت من دون معرفة المنفذين بها"، مبينا أن القاعدة كانت تطبق إستراتيجية "الانتحاري النائم" أو ما يعرف لدى الأجهزة الأمنية بـ"الانتحاري المجهول" في تحقيق غاياتها.ويقصد بالانتحاري النائم أو المجهول، الإقدام على تفخيخ عجلة وإعطائها لسائق وتفجيرها عن بعد، أو إرغام أي شخص يقع في قبضة القاعدة على تناول حبوب مخدرة وتزنيره بحزام ناسف وتفجيره عن بعد، وفي كلتا الحالتين فإن منفذ العملية الانتحارية يفتقد إما إلى العلم، أو إلى الإدراك بما يفعل.

وأشار العزاوي إلى أن "القاعدة تدرك جيدا أنها لا تستطيع تأمين انتحاريين عراقيين على غرار الانتحاريين العرب، لذا تواجه جهودها لتجنيد شبان عراقيين صعوبة واضحة"، مؤكدا أن "القاعدة لا يناسبها الاعتراف بهذا الواقع نظراً لتأثيره السلبي على جهدها المسلح، وعلى الروح المعنوية لمنتسبيها".

من جهته، أكد مصدر استخباري في محافظة ديالى، أن "الشباب العراقي نشط مع معظم الفصائل المسلحة على اختلاف انتماءاتها، حتى المتطرف منها، وشارك في قتل العشرات من الأبرياء بدم بارد، لكنه لم يشارك في تنفيذ العمليات الانتحارية إلا بشكل محدود وفردي، لأن ثقافة المجتمع العراقي ترفض فكرة الانتحار لأي سبب كان".

ودأب تنظيم القاعدة منذ مقتل زعيميه أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري في شهر نيسان الماضي على تغيير تكتيكاته، واعتماد أساليب جديدة في مواجهاته مع الأجهزة الأمنية العراقية تمثلت في التركيز على استهداف نقاط التفتيش التابعة للجيش والشرطة، فضلا عن اغتيال رجال المرور بواسطة الأسلحة الكاتمة للصوت، واستهداف المحافظات الجنوبية بتفجير السيارات المفخخة، فضلا عن سرقة محال الصاغة وأموال المصارف.

يذكر أن محافظة ديالى كانت من أكثر المناطق العراقية التي تأثرت بفكر القاعدة واحتضنته على مدى السنوات التي تلت سقوط النظام العراقي السابق في نيسان ٢٠٠٣، واعتبر أبو عمر البغدادي زعيم تنظيم القاعدة الذي قتل في نيسان الماضي، مدينة بعقوبة، عاصمة دولة العراق الإسلامية، قبل أن تنجح القوى الأمنية بالتعاون مع القوات الأميركية في توجيه ضربات قوية لقيادات هذا التنظيم، إلى جانب الدور الذي لعبته الصحوات في محاربته، إلا أنه ما يزال فاعلاً بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى.

أمنيون: مكافحة الفساد الإداري والمالي تتطلب مجهوداً كبيراً وإجراءات

السومرية نيوز بغداد

أعلنت قيادة الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية، الخميس، أن مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية تتطلب جهوداً كبيرةً لتوعية العاملين فيها، وفي حين طالبت مديرية المرور العامة باتخاذ إجراءات وقائية للحد من انتشار الفساد في البلاد، أشار مختصون في الشأن الاقتصادي إلى ضرورة ارتباط الأنظمة الرقابية بالهيئات الإدارية العليا لضمان استقلاليتها.

وقال قائد الشرطة الاتحادية الفريق الركن حسين جاسم العوادي في حديث لـ "السومرية نيوز"، على هامش ورشة عمل أقامتها المفتشية العامة في وزارة الداخلية لتقييم عمل الأنظمة الرقابية، إن "إقامة ورش لمناقشة الفساد الإداري والمالي تساهم في تفعيل النظام الرقابي داخل المؤسسات الحكومة وآليات محاربة الفساد الإداري والمالي المستشري في العراق في الوقت الحاضر، كما تهدف إلى توعية المجتمع والعاملين في النظام الرقابي".

واعتبر العوادي أن "محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية تتطلب جهوداً كبيرة لتوعية العاملين في المؤسسات الحكومية بهذا الشأن".

من جانبه، قال مدير الشؤون المالية في مديرية المرور العامة العميد صادق الوتار إن "الورشة تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري في البلاد الذي انتشر بشكل كبير خلال الفترة الماضية على الرغم من محاربة أسبابه".

وأوضح الوتار في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "مكافحة الفساد الإداري والمالي يتطلب تشخيص المعوقات والمشاكل التي تمنع الجهات الرقابية من مكافحته، ودعم النظام الرقابي ووضع تعليمات إرشادية ملزمة للقائمين على مهمة الرقابة والتدقيق في المؤسسات الحكومية". من جهته، ذكر أستاذ الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد الدكتور يحيى الموسوي أن "استقلالية الأنظمة الرقابية تعتبر نقطة البداية في محاربة الفساد المالي والإداري".

وأضاف الموسوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "عدم استقلالية النظام الرقابي يمنع العاملين فيه من كشف حالات التزوير والاختلاسات المالية"، مشدداً على "ضرورة ارتباط الأنظمة الرقابية بالهيئات الإدارية العليا لضمان استقلاليتها وحماية العاملين فيها".

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر العراق والسودان وبورما قد احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، التي احتل الصومال المرتبة الأولى في التقرير وتبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعيش حالة فلتان الفساد من أي رقابة، وزيادة في نهب ثرواته الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون، في حين أكد التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٦، أن العراق وهاييتي وبورما احتلوا المراكز الأولى من بين أكثر الدول فساداً في العالم.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الإستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق.